(٢) متى يبدأ تحقيق النيابة العامة مع إبراهيم الإبراهيم ؟

متى يبدأ تحقيق النيابة العامة مع إبراهيم الإبراهيم ؟
متى يبدأ التحقيق مع زعيم زمن الضياع ؟
إبراهيم الإبراهيم الذى يبيع للحكومة الوهم ، ويشترى مالا يباع .

متى يبدأ التحقيق مع هذا الاخطبوط .. المال العام يتسرب .. ملايين لدولارات تخرج ، وبين قومنا من لا يجد القوت .

أما أن يحاكم مدنيا وجنائيا ، ويطهر البنك من ادارته . **وأما أن تعلنوا عجزكم** لنطلب من حكومة الكويت أن تقضى على الطاغوت .. كما فعلت فى سوق المناخ وكما تفعل الدول جميعا مع المفسدين ومرتكبى الجرائم من أى نوع وحجم .

عندما تعاقد صديق كرايسكى وصديق بيجن الح الاصدقاء ، مع النمسا على دفن النفايات الذرية فى مصر ، ناشدت شعب النمسا بأسم الانسان الذى صارت حضارة مصر ، حضارة له بعد أن خرجت بخلودها الفائق وتفوقها لخالد ، من محيط الاقليمية الى أفق العالمية .. ناشدت شعب النمسا أن يرفض دفن نفاياته الذرية فى مصر مهد الحضارة لا مباءة النفايات والقمامات الذرية .. فطالب شعب النمسا ، حكومته بالغاء معاهدة دفن النفايات الذرية فى مصر .. وألغيت المعاهدة .. وشعب النمسا لا تربطه بنا وحدة الدين واللغة والجوار والألم والأمل من الوشائج التى تربط بيننا وبين أخوة العروبة والاسلام ومنهم شعب الكويت ..

نشر هذا المقال بجريدة الشعب فى ٨٦/٩/٩ .

فيا شعب الكويت ويا حكومة الكويت أرفعوا عن مصر الاذى ، وأقلعوا منها ابراهيم الابراهيم لا تدعوا هذا الابراهيم ينقض ما بيننا من بعد قوة انكاثا .. نحن شعب مصر نرفض هذا الابراهيم ولا نرتجيه ولا نظن أن حكومة الكويت تبقيه بعد أن عرفنا وعرفت ما يبديه وما يخفيه ، والآن أعود الى حكومة مصر أسائلها :

- من وراء الجريمة ؟
- من تستر عليها بعد تقرير الرقابة الأول سنة ١٩٨٠ وبعد تقرير الرقابة الثانى سنة ١٩٨٤ ؟
- من أملى لها ؟ من الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كنوا مهتدين .

ما كادت مقالتى الاولى تنشر فى جريدة الشعب ، حتى اتصل بى ملحن كبير يلح فى الاذن بالزيارة لابراهيم الابراهيم ويحاول « طويلا » ورفضت بشدة أن يطأ عتبة دارى من يدمر بلدى هذا التدمير فضلا عن الاحابيل التى يضمرها مثله من الزيارة . لقد نسى عبقرى الزمان أن نساء مصر كظباء مكة صيدهن حرام .. وعاد يلح مرة أخرى ويطيل فى تقديم أوراق تبرر جرائم ابراهيم الابراهيم فقلت له انشرها أو أرسلها .

ولما أعيت محدثى الوسيلة ، أخذ يلوح بالاسرار القائمة بين ابراهيم الابراهيم والدولة .. ولو كانت تهمه مصلحة الدولة لأبى واستنكف أن يتبع مثل هذا الحقير ولكن السبب الحقيقى « ارتوك » ثم قريبه الذى يعمل عند ابراهيم الابراهيم . شىء محزن حقا .

● أى أسرار ؟

أيها المسئولون لو جاز ما يشيعه ابراهيم الابراهيم فانه **يبيع لكم الوهم** .. ان التقارير التى يدبجها ويفتعلها ويرسلها اليكم فى أسفاره تكشف من مزاعمه أكثر مما تدارى ، وتفضح من أدعاءاته أكثر مما توارى فالذى يكتب التقارير كما يدعى عن الآخرين لكم ، **لا يتورع** أن يكتب التقارير عنكم للآخرين وهو فى الحالين (**عين**) يسقط من العين ويسقط من الحساب ومثله يعامل بحذر بل يرفض ولا يتمتع بالحماية المطلقة التى يدعى انكم تنشرونها مظلة عليه فيعبث كما يشاء ، ويعبث كما يريد ويدعى الهيل والهيلمان ..

هذه نقطة .. النقطة الأخرى :

أن هذه التقارير التى يتشدق بها أمر من اثنين :

ان كانت تطربكم وتجدون فيها فائدة ، أدفعوا له ثمنها كما يعارف عليه فى هذه الحالة ولكن لا تطلقوا يده فى مالنا يهرّب منه ما يشاء ، ويتهرب من الضرائب ، ويرتكب الجرائم جميعا الثابتة عليه بدالة التقارير . **أن الثمن الرسمى أهون بكثير** .. نحن شعب مصر لم ندفع الضرائب ونتحمل ألوان الحرمان لحساب ابراهيم الابراهيم إن خسائر البنك الافريقى من جراء جرائمه بلغت نصف مليار دولار سنة ١٩٨٥ مما نص عليه تقرير الميزانية .. وقد ارتفع هذا الرقم الآن .. ترى كم مدرسة كان يبنيها .. وكم مصنعا .. وكم مستشفى .. وكم بيتا لسكان الجبانات والقبور من الأحياء ..

أشير مرة أخرى الى ما نص عليه تقرير الرقابة الادارية على مخالفته الامر العسكرى رقم (١) لسنة ١٩٧٩ والذى يقضى بحظر صرف أو تحويل أو اجراء مقاصة لأية مبالغ مودعة بالبنوك التى لها مقر رئيسى أو فرعى بمصر ..

وقد ثبت عليه انه قام بتحويل مبالغ ضخمة لبعض الدول الواردة فى قرار المنع بتوقيعه الشخصى المنفرد وعلى غير ما يقضى به الامر العسكرى . وقد اعترض البنك المركزى على هذا التصرف وبعث بلجنة من ادارة الرقابة على البنوك للتحقيق .. الخ .

مثل هذا وغيره من جرائمه يتلاعب فى تفسيره . فهو حين هرب مال مصر وافترس مصر افتراسا . وضع الغطاء الذهبى على الثاب ، والغشاء الوردى على المخلب ، وراح يوهمكم أيها المسئولون انه انما يعمل هذا لمصلحة مصر !! اى والله .. فهو يهرب الاموال المحظورة فى الامر العسكرى حتى تثق به دول الرفض فيفيدكم من وراء هذه الثقة ..

وهكذا تتحول الرزايا والخطايا الى حسنات ومكرمات ..

ياسادة هذا ليس عمل رئيس بنك أو أى أنسان يحترم نفسه **ويحترم عقول سامعيه** .. ولكن الذى يحز فى النفس انه يجد بيننا من يحميه ويزكيه وهنا تكون كارثتنا مزدوجة ..

من هو ابراهيم الابراهيم ؟

فاشل فى الدراسة .. فاشل فى الاعمال السابقة التى تولاها .. فاشل حاليا فى ادارة البنك بدليل الخسائر الفادحة .. **ويؤكد هذا الفشل ، التجاؤه الى الاساليب الملتوية** التى افتضح أمرها وأمره معها ..

الذى يلجأ الى الطرق الخلفية ، فاشل لان الذى يستمد قيمته من علم أو كرائم انسانية ، **يعمل فى وضح النهار** ليس بحاجة الى التسلق أو اصطناع الكتبة بتوظيف الابناء والاقارب وكم بين من يمشى مكبا على وجهه ومن يمشى سويا على صراط مستقيم ..

الذى يستمد غناه من شرف النفس وصدقها ونزاهتها لا يهرب المال الذى اؤتمن عليه ، ولا يتهرب من الضرائب وهى أمانة واجبة الآداء ، لانه يتمثل قول الله فى علاه (فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض) .

هذا هو إبراهيم الإبراهيم الذى يتظاهر بالعملقة ولكن عملقة القزمية تنسحب جريرتها على بعض منا مما تكشفه رحلة تقرير الرقابة الإدارية بعد قليل ..

من هو إبراهيم الإبراهيم ؟ الذى جعلت منه حكومتنا ، يوسف الصديق ووضعته على خزائن البنك الافريقى العربى الدولى ؟ **متهرّب مهرب وأن كان من ذوى الياقات البيضاء** ..

فى مجلة (دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ العدد الرابع والاربعون ـ السنة الحادية عشرة .. اكتوبر سنة ١٩٨٥ ـ التى تصدرها جامعة الكويت) وقف الدكتور فهد ثاقب الثاقب فى حديثه عن جرائم ذوى النفوذ ، عند تعريف ساثر لاند Sutherland لجرائم ذوى الياقات البيضاء :

White collar crime بأنها الافعال التى يقوم بها أفراد من الطبقة الاجتماعية الاقتصادية العليا وتعتبر مخالفة للقوانين .. التى تنظم المهنة ويقرر أنها جرائم حقيقية ، أى مخالفة للقانون الجنائى ، والقواعد العرفية المتعلقة بالعمل التجارى ومخالفة لقواعد الثقة والائتمان بين الناس ويشير الى أن تلك الجرائم تقوّم على أساس تشويه الحقائق أى على الخداع والاحتيال والنشر وكذلك على الازدواجية فى استغلال الفرد لسلطاته واستثمارها فى مصالحه الشخصية مما يجعلها مساوية للخيانة .

ويعزو ساثر لاند ، تفاقم اجرام ذوى الياقات البيضاء فيما يعزوه **الى عدم وجود رفض منظم من الجمهور ضد تلك الجرائم** .

كما سجل أن ذوى الياقات البيضاء لا يمكن أن يعترفوا بجرائمهم الا أن ذلك **لا ينفى قيامهم بسلوك اجرامى أشد خطرا من جرائم الشوارع)** .

هذا هو إبراهيم الإبراهيم الذى يعبث بمال مصر ، وحكومة مصر ترى وتسمع وهى متيمة به شغوف .. ترأمه بقلب رءوف حين تحاسب المصريين حسابا عسيرا على الخطأ وتتجرع من إبراهيم الإبراهيم الخطايا .

إبراهيم الإبراهيم يتحكم فى اقتصاد مصر .. يا لسخرية الأقدار . لقد أنجبت مصر على سبيل المثال لا الحصر ، أنجبت فى الاقتصاد :

طلعت حرب ـ عبدالجليل العمرى ـ الجريتلى ـ أمين يحيى .

وفى العلم : مشرفه ـ أحمد زكى .

وفى القانون : السنهورى ومصطفى مرعى وعبدالعزيز فهمى .
وفى الهندسة : الساوى - عمر خيرى .
وفى الطب : على إبراهيم - حسن إبراهيم - يسن عبدالغفار - خليل عبدالخالق - حندوسة - الكاتب - مورو - عبدالعزيز سامى .
وفى الفن : محمود مختار - ناجى - محمود سعيد - الصدر - حامد سعيد .
وفى الأدب : العقاد - طه حسين - الزيات - **هيكل** - المازنى - الحكيم .
وفى الشعر : شوقى - البارودى - حافظ - محمود حسن إسماعيل .

مصر أم النوابغ والأفذاذ .. مصر أم الريادات وأم الحضارات يملك مقدارتها إبراهيم الإبراهيم ويرفع ويخفض ..

رحم الله أبا العلاء المعرى القائل :

متى عيّر الطائى ، بالبخل ، مادر ⁂ وعير قسا ، بالفهاهة ، باقل
وقال السهى للشمس أنت خفيه ⁂ وقال الدجى يا صبح لونك حائل
وطاولت الأرض السماء ، سفاهة ⁂ وفاخرت الشهبَ ، الحصى والجنادل

أليس مضحكا مبكيا أن يتجرأ الحصى والجنادل على الشهب ؟

قصة أو رحلة تقرير الرقابة الإدارية :

- **أرسلت الرقابة الإدارية تقريرها الأول فى (١٩٨٠/١/١٢) إلى السيد رئيس الوزراء دكتور مصطفى خليل** الذى حوله بدوره إلى السيد **الدكتور حامد السايح** وزير **الاقتصاد** فى ذلك الحين .
- التقرير كتب عليه أي كتبت عليه الرقابة الإدارية (سرى جدا) وموصى بعدم الاطلاع عليه لغير السيد الوزير شخصيا ..

فإذا بالدكتور السايح يطلع إبراهيم الإبراهيم على التقرير قبل أن يرسله إلى البنك المركزى .. المكان الوحيد الذى يرسل إليه التقرير (السرى جدا) .

كيف حدث هذا ؟!!

- أخذ إبراهيم صورة من التقرير بالطبع .
- فوجئت الرقابة الإدارة بالتقرير بين أيدى المتهمين قبل أيدى المختصين ، ببحثه وتحقيقه .
- عندما وصل التقرير الخطير إلى البنك المركزى بعد أسبوعين !!! أرسل البنك المركزى صورة التقرير الى نائب البنك لإبداء الرأى فيما جاء به ، فأيد نائب البنك ماورد فى التقرير من وقائع ، وكتب على الرد (سرى جدا) ولكن ليس هناك أسرار تحجب عن مدلل الدولة إبراهيم الإبراهيم ، فقد كان رد نائب البنك فى يده بعد دقائق من وصوله مكتب محافظ البنك المركزى السيد / **محمد عبدالفتاح إبراهيم** ، أكرر الرد مكتوب عليه (سـرى للغـاية) !!
- أُستِدعى (بضم الالف) رئيس الرقابة وقتئذ لمقابلة السيد وزير الحربية يومئذ السيد / **كمال حسن على** فإذا بالرجل ، يجد نفسه وجها لوجه أمام إبراهيم الإبراهيم فى مكتب وزير الحربية .

ولما دخلا على الوزير السيد / كمال حسن على إذا بإبراهيم الإبراهيم هو الذى يهاجم رئيس الرقابة الإدارية . وشعر الرجل المذهول بتعاطف الوزير كمال حسن على مع المدعو إبراهيم الإبراهيم **وفطن الرجل وأدرك بقية القصة أو المأساة** .

- أعفى نائب رئيس البنك الإفريقى من منصبه لأنه أيد ماجاء بتقرير الرقابة الإدارية .
- **استقال المرحوم الدكتور على الجريتلى** استقالة مسببة رفضا للمهزلة .
- كان السيد محمد سابق قد استدعته الرقابة قبل إصدار التقرير لمناقشته فأقر صحة البيانات والوقائع الواردة به وحذر من أخطار جسيمة تهدد البنك إذا أستمر إبراهيم الإبراهيم على رأس الإدارة ومع هذا عمل بالبنك خمس سنوات بعد هذا حتى توفى سنة ١٩٨٥ ولله فى خلقه شئون .
- **ألغيت الرقابة** كجهاز من أجهزة الدولة وبقرار من رئيس الجمهورية السابق السادات ، بينما بقى قانونها رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ قائما !! وهى

سابقة تشريعية لا نظير لها فى العالم إذ لا يتصور عقلا أن يلغى الجهاز القائم على تنفيذ قانون معين بينما يبقى هذا القانون قائما !!!

ولما أعاد الرئيس الحالى الرقابة الإدارية ، توجهت إلى البنك المركزى بسؤال عما تم بشأن تقريرها سنة ١٩٨٠ والتعزيز الذى كتبته سنة ١٩٨٣ متضمنا وقائع جديدة هى استمرار للجرائم الواردة فى التقرير الأول .

وفى ذلك الوقت كان السيد / كمال حسن على قد أعلى الله مراتبه فصار نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للخارجية فعزز بدوره الضغط على الرقابة الإدارية .

وجاء الفرج أو هكذا تصورت الرقابة الإدارية عندما صدر قانون البنوك والائتمان الذى منح البنك المركزى حق الاعتراض على أعضاء مجالس إدارات البنوك خلال شهرين من بداية تنفيذ القانون (مارس وابريل ١٩٨٤) فأسرعت الرقابة الإدارية بتقديم تقرير مفصل عن تاريخ إبراهيم واعترضت اعتراضا سافرا على رئاسته للبنك وقد ساندت أجهزة الأمن المتعددة وبالتحديد **هيئة الأمن القومى والمباحث العامة** ، هيئة الرقابة فى اعتراضها على إبراهيم الإبراهيم وأجمعت تلك الأجهزة كلها على رأى واحد أثبتته فى تقاريرها وكان نصه :

(إنه يعمل ضد مصلحة مصر)

هل أخذ ـ مرة أخرى بضم الالف ـ بهذه التقارير ؟ **لا ـ لمـــاذا ؟**

توفى الدكتور فؤاد محيى الدين وصار السيد / كمال حسن على رئيسا للوزارة .. ووقعت التقارير فى يده شخصيا وسارع الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد وقتئذ وطلب إلى حكومة الكويت سحب إبراهيم الإبراهيم فإذا بالسيد كمال حسن على يسارع ويصارع قوى الرفض جميعا ويطلب من حكومة الكويت الإبقاء على إبراهيم الإبراهيم ويعرب لها عن السعادة الغامرة التى نعيش فيها نحن شعب مصر ببركات إبراهيم الإبراهيم .

وكان لابد للسيد كمال حسن على من تغطية موقفه أو تبريره فزعم أن المدعو إبراهيم الإبراهيم وقف إلى جانب الحكومة المصرية فى أزمة انسحاب الدول العربية من الهيئة العربية للتصنيع !! والذى حدث أن إبراهيم الإبراهيم كما جاء فى تقرير الرقابة عمل على تجميد ودائع الهيئة العربية للتصنيع مما اضطرها إلى رفع دعوى عليه أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية كما طالبت بنقل ودائعها بالبنك العربى الإفريقى إلى البنك المركزى المصرى وصدر الأمر رقم ٥٥٨ لسنة ١٩٧٩ فى صالحها واستشكل ورفض إشكاله وجاء فى حيثيات الحكم ، كما ذكرت فى مقالى الأول :

(إنه من ظاهر الأوراق والمستندات المقدمة أن **الإشكال غير جدى ولم يقصد به إلا عرقلة التنفيذ** ومن ثم يتعين الحكم برفضه والاستمرار فى التنفيذ) .

فهل يصح فى مفهوم السيد / كمال حسن على أن تجميد ودائع الهيئة العربية للتصنيع ، ورفض حقها فى نقل ودائعها والتجاءها للقضاء والإشكال غير الجدى وعرقلة تنفيذ الحكم فى صالحها ، مساندة ؟

هل هذه مساندة ياسيد كمال حسن على ؟

هل هذه مساندة للحكومة المصرية ؟ كان الله فى عون مصر المرزوءة بالمحن ..

ألف « البرت فارمان » كتابا اسمه :

(**مصر وكيف غدر بها**) أنصف المؤلف فيها الخديوى اسماعيل وندد بالأجانب الذين نهبوا مصر وكانوا السبب الحقيقى فى خرابها .

ما أشبه الليلة بالبارحة .

وفى كتاب (تاريخ النهب الاستعمارى لمصر) الذى ألفه جون مارلو وترجمه الدكتور عبدالعظيم رمضان ، يرى أن **استعمار مصر لم يبدأ سنة ١٨٨٢ تاريخ ضرب الإنجليز للأسكندرية ولكنه بدأ قبل هذا بكثير فى (صالونات رجال المال والأعمال)** بدأ بفريقين من الغرباء : فريق الملفوظين

وفريق المحظوظين . وكلا الفريقين جاء بغرض واحد هو **السرقة والسلب والنهب** .

بدأ بتقديم القروض المالية للحكام والحكومات وإنشاء فروع للمصارف والبنوك للتسليف على المشروعات والتسهيلات اللازمة لخروج الأرباح ورءوس المال (ص ٨) .

وهل يفعل إبراهيم الإبراهيم غير هذا ؟ إن مصر فى طريقها إلى كارثة . لا كان إبراهيم الإبراهيم ولا كانت سنة ١٩٧٧ التى رمتنا به . ولا كان الأذلاء المأجورون الذين تسترروا عليه ، وأملوا ، له . والآن أتساءل :

هل يعقل أن تكتب الرقابة الإدارية تقريرا جديدا سنة ١٩٨٤ تؤكد فيه الوقائع الواردة فى التقرير القديم وتضيف إليها الجديد المذهل فإذا بالسيد كمال حسن على يلوم الرقابة الإدارية لا إبراهيم الإبراهيم ؟

هل يعقل أن يطلب السيد كمال حسن على مرارا وهو رئيس حكومة أن يعفى من منصبه لداعى المرض فلما أعفى إذ به يصبح رئيس بنك الخليج ولم يكن قد مضى على خروجه من منصبه نحو شهرين .. والقانون يحتم ألا يتولى أصحاب المناصب الحكومية الكبيرة ، عملا فى شركة أو بنك **قبل مضى عامين كاملين على تاريخ خروجهم من المنصب الحكومى ؟**

وقصة البنك المصرى الخليجى سأعود الى تفاصيلها .

ثم ما علاقة رجل الجيش بأعمال البنوك فى قمة المسئولية الفنية ؟ إن العسكرية تخصص واسع كسائر التخصصات .. ولكن له حدود مرسومة أيضا كسائر التخصصات .

وأتساءل مرة أخرى والسؤال موجه الى :

(١) الدكتور مصطفى السعيد باعتباره وزير الاقتصاد وقت أحداث المرحلة الثانية لتقرير الرقابة الإدارية :

هل طلب تغيير إبراهيم الإبراهيم فى إدارة البنك الإفريقى العربى ؟ وهل عارضه وناقضه السيد كمال حسن على باعتباره رئيس

الوزراء ؟ وما الأخطار التى دفعته وزيرا للاقتصاد إلى طلب تغيير إبراهيم الإبراهيم ..

هل صحيح إن إبراهيم الإبراهيم عمل على احتكار تحويلات المصريين فى العراق بعد أن كانت الحكومة المصرية قد اتفقت مع حكومة العراق على أن ترسل تحويلات المصريين الى بنك الاسكندرية ؟ فإذا بإبراهيم الإبراهيم يعرقل هذه الاتفاقية لأن احتكار تحويلات المصريين من خلال البنك الإفريقى العربى وسيلة لاستخدام هذه الأموال فى السوق السوداء عن طريق تجار العملة الذين يشترونها من أهل أصحاب التحويلات ثم يودعونها فى البنك لإقراض طالبى الاعتمادات المستندية ؟

أعرف أن بنك الرافدين فى العراق له فرع فى مصر كما أن له ١٠ ٪ عشرة فى المائة من أسهم البنك الإفريقى العربى . ولكن الاتفاقية عقدتها الحكومة المصرية .. وبنك الإسكندرية بنك مصرى ، والتحويلات أموال مصرية أصحابها مصريون أليست هذه كلها اعتبارات توجب الاحترام عرفا ولكن إبراهيم الإبراهيم سعى لدى بنك الرافدين فى العراق لعرقلة التحويلات وتجميدها وهو ما حدث حتى اضطرت الحكومة المصرية إلى الموافقة على تعدد التحويل أى ترسل تحويلات المصريين بالعراق إلى ثلاثة بنوك :

(١) فرع الرافدين فى مصر .
(٢) البنك الإفريقى العربى .
(٣) بنك الإسكندرية .

وكان هذا أقلهم نصيبا .

وبعد : إن أى واقعة مما وردت فى تقرير الرقابة الإدارية الأول والثانى ضد إبراهيم الإبراهيم توجب المحاكمة القانونية والجنائية فما تفسير موقف الحكومة من قضية الشعب الذى عين الحكومة وهو بهذا وما يدفعه من ضرائب مصدر السلطات .

(١) نريد من الحكومة أن تحدد موقفها فورا من إبراهيم الإبراهيم وتقديم حساب إلى شعب مصر صاحب المال العام الذى يطلق فيه إبراهيم

الإبراهيم يده .

٢) أين الصحف القومية ؟ أليس هذا مال الشعب والمفروض أنها صحفه ؟

(٣) أين صحيفة الوفد ؟ لقد رفضت نشر مقال عن إبراهيم الإبراهيم بها لأحد كتابها وهو الأستاذ إبراهيم الدسوقى أباظة !! ما تفسيرها ؟

(٤) الصحفيون الكبار جدا أين هم وكأنهم لم يسمعوا بما يدور على الساحة ؟

(٥) نريد أن نسمع التحليل العلمى للكارثة من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومن كليات التجارة بالجامعات المصرية ومن الاقتصاديين فى كل موقع .

هذا من الناحية الفنية .

أما من الناحية القومية فنريد أن نسمع رأى كليات الجامعات المصرية جميعا .

نريد أن نعرف رأى الهيئات الثقافية والهيئات القانونية .

إننا نطالب :

(١) بايقاف إبراهيم الإبراهيم عن العمل وتجميد كافة صلاحياته .

(٢) محاكمته مدنيا وجنائيا .

(٣) محاكمة من يثبت تواطؤه معه واشتراكه فى جريمة من جرائمه أو إعانته عليها .

(٤) نشر أسماء المنتفعين ممن اصطنعهم واستقطبهم بعد أن أسقطوا مصلحة مصر حرصا على مكاسبهم الشخصية لاسيما وأنهم إلى الآن لم يسحبوا أولادهم وأقاربهم من البنك وهم موزعون على إدارة التمويل الدولى ومكتب إبراهيم الإبراهيم أى السكرتارية الخاصة ، وقسم الفيزا كارد وغيرها مما يعرف الشعب تفاصيله الدقيقة .

إن هذه **القضية امتحان للشعارات وسيادة القانون والطهارة** .. الخ .

إن عدم محاكمة إبراهيم الإبراهيم وخيم العاقبة بما يرسم من علامات

ستفهام كثيرة تسحق الثقة التى يجب توافرها بين الحكومات والشعوب ،،

وخيم العاقبة بما يحمل إبراهيم الإبراهيم على الطغيان فى الانحراف والفساد والسخرية بنا مادام مطمئنا إلى حمايته المطلقة من الحساب وهو مالا يحظى به مصرى على أرضه ولا أقول يحظى به مصرى فى أى بلد عربى .

وخيم العاقبة بما يورثه جموع المصريين من إحباط ويأس وانهزامية فلن ينتج عامل ولن يعمل مصرى مادمنا نعرق ونشقى لحساب إبراهيم الإبراهيم ومن على شاكلته من العيارين والمقاولين وسماسرة النفوذ ومجرمى الياقات البيضاء .

أما حكاية (الأسرار) هذه التعلة التى يصطنعها إبراهيم الإبراهيم ويلوح بها صنائعه ، ليثبت أقدامه ويضمن بقاءه مهما ارتكب ، فهى تعلة مرفوضة من شعب مصر .. ورخيصة أيضا .

لا تفرضوا علينا إبراهيم الإبراهيم عنوة .. **إنه مال الشعب** أولا وإنما الحكومة حارسة له .. هذه وظيفتها والحراسة تعنى القبض على اللصوص **بمجرد ظهورهم** لا تغطيتهم وانتحال الأعذار لهم والتمكين لسطوتهم والصمت المريب ، الذى يشقى الأقلام شهورا حتى تفيق .

إن أمثال هؤلاء هم النمط الجديد للجريمة فى العالم الآن حيث يمارسون جرائهم كما يقول ساثرلاند (من المكاتب الأنيقة المزودة بأحدث الأجهزة والتى تضم موظفين من ذوى الخبرات المتعددة مسرحا لنشاطها) .

ولكن الفرق بيننا وبين الآخرين أننا نتقاعس فى الحساب . عدنا بعد عشرات القرون إلى قانون حمورابى الذى يفرق فى الحكم حسب المرتبة الاجتماعية للمتقاضين مع أن مصر عرفت العدل قبل قانون حمورابى المنقوص بألوف السنين ورمزت إليه بكلمة (معات) أى العدل والحق والخير .. **أى الضمير** ..